

المقتره بعده شروط وان علمت بالمناصبه فالمناصب علمه ونبات
 للمناصبه اجزا العله وما ليس بمناصب ولا ينتم لها ولكنه معبر
 احكم شرطه وان علمت سوا في الطوق لم ينظر الفرق **مسله**
 انفقوا على انه لا يجوز العليل مجرد الا سمح لهم انما يكونه سمي محرم
 لا لعنايه **مسله** يجوز العليل بالعله الفاصر عدلنا وفي طرافنا
 لا في حيفه ربحها الله لسائر العبد موقوفه على العليه فلن يوقف
 العليه على التعديه لم الدور فان قيل لا يوقف العليه على العبد
 بل على صفة وجودها في موضع اخر فاذ بع الدور سلنا دليلكم لان
 عدنا ما يمنع من وجهين احدهما ان العله الفاصر لا قابله في
 تسع اما الاول لان الهابيه معرفه الحكم وهي حاصله في الاصل
 اما النص او الاجماع واما الثاني فلهذه عيب وسفه ووجه الثاني
 ان الدليل في حوار التمسك بالدليل الطيبه على ما سألناه في التعديه
 لها به معرفه الحكم فتبقى الباصره على قصيه الثاني جواب
 الاول ان الموجود في موضع اخر يكون مثل ذلك الوصف لا نفسه ^{حينئذ}
 لا يوقف صفات احد المثلين على الاخر فجارشون عليه الوصف
 هنا سوا ثبت العليه لعله اولم ثبت وجواب المعارضة الاول
 لا يسلم انه لا يحد سوي معرفه الحكم بمعرفته لونه على قول المصلحه

انضا فابو سلنا يعرف بما علم الحكم في مورد المنع والجماع
 لاننا ذلك معلوم من جمه عدم العله المتعديه لا نقول وانما
 العله الفاصره كانت معارضه للموصف المناسب المتعدي ولو لاها
 لسلم المناسب المتعدي عن المعارض فيعلم لسان الحكم مع اسفايه
 جواب الثانيه لا يسلم ان الدليل في التمسك بالدليل الطيبه
 وقد عارضنا تلك المنصوص بانها سلنا لهما محصيه بالعله
 المنصوصه والمخصص مشترك وهو فابيه شرعه قبول الاحكام
 فالمخصص يكون ذلك فرع قالت الحفيه الحكم في مورد
 المضايقت به وقال اصحابنا بالعله والخلاف لفظي فاننا عينا بذلك
 انه علم على طسا كون السارع ميبا للحكم لاحل المناسب وذلك ان
 اخاره **مسله** لا يجوز العليل بالشي المفرد خلافا لخصم
 فاهم بقدرور في الاعيان ملكه مسلطا على التفرقات لنا ان الحكم
 اما خطر الشرع كما هو مدهنا اوصفه وحرمة قابله بالفعالها
 يدخل في الثواب والعقاب كما هو مذهب المعتزله والاولى عن
 المفرد بل المحقق الثاني فعلا بجمان الفعل لا بالمقدر وربما قدروا
 الاثر ايضا هو لهم الذي ثابت في ذمه المدبرين بقدره ولا معنى لتسوية
 الذي لا يمكن المطالبه به **تنبيهات** الاول العله

